

نص المقال :

في رحاب الإمام الخوئي
نهجه الفكري التوفيقي وطريقته في معالجة الأمور
الاجتماعية

بقلم : الشيخ سليمان المدني

ولد آية الله العظمى الأستاذ أبو القاسم الخوئي في
قرية خوي إحدى قرى أذربيجان الغربية ، من أسرة
علمية تنحدر من أصل عربي ، فنسبه الشريف يتصل
البيت النبوي الطاهر ، ولا أريد في هذه العجالة أن
أتكلم عن دراسته أو أساتذته أو طلابه أو مؤلفاته فقد
تكفلت كتب التراجم والسير التي تعرضت له بعرض كل
ذلك ، ومن أحب معرفتها فليرجع إلى هذه المصادر .
كما لا أريد أن أتكلم عن علمه وفضله فأنا أقلّ
من أن ألم بهذا الجانب ، وهو غني بشهرته من أن يُعرّف

للجمهور ، بل أقول إنه أتعب حاسديه وأضداده الذين
بذلوا كل وسعهم في النيل من درجته العلمية أو مكانته
الدينية .

وسأقصر كلامي عن الأستاذ الأكبر (قدس الله
نفسه الزكية) من جانبين :

- ١- طريقته في معالجة الأمور الاجتماعية .
- ٢- نهجه الفكري التوفيقي في الناحية العلمية .

أولاً - الناحية الاجتماعية :

دَخَلْتُ النجف الأشرف للدراسة في أول مرّة عام
١٣٧٩ هجرية المصادف عام ١٩٥٩ الميلادي ، ولم
أسمع عن الإمام الراحل إلا الشيء اليسير .
في ذلك الوقت كان العراق يعيش حالة اضطراب
سياسي بعد الثورة التي قام بها الجيش العراقي ضد حكم

الأشراف في بغداد ، تلك الثورة التي سرقها من أصحابها
عبدالكريم قاسم ، كانت الأحزاب الشيوعية تحاول
جهدها الاستيلاء على الحكم مستغلة كون عبدالكريم
قاسم ليست له عصبية تحميه لا من الشعب ولا من
حزب من الأحزاب ، فكان الصراع في أماكن كثيرة من
العراق صراعاً دمويّاً أزهقت فيه الأنفس ، ولم يتورع
الشيوعيون حتى من قتل الأطفال والعجائز .

لكن الحالة في كثير من المدن كانت مستقرة وكان
الأمنُ فيها هو السائد ، ومن هذه المدن مدينة النجف
الأشرف فلم يحصل فيها من الاستفزازات إلا الشيء
اليسير مقارنة بغيرها من المدن العراقية ، فلم تتأثر الدراسة
في الحوزة العلمية بهذه الأعمال ، وكان صراع الشيوعيون
مع غيرهم من الأحزاب للتسلل في الدولة والسيطرة على
السلطة بشغلهم عن التوجه إلى المساس بالحوزة العلمية
في النجف الأشرف ، لا أقول أنه لم تكن هناك

مضايقات تحصل لبعض الأفراد أو الشخصيات ، لكن ذلك يكون على نحو قضايا فردية ولا علاقة للسلطة بها، وإن كانت هذه الأعمال تدعم من قبل بعض مسئولى الأمن في الدولة .

ابتدأت الحضور في مجلس الإمام الخوئي في عام ١٣٨٢ هجرية لاستمع إلى بحثه على كفاية الأصول ، وكان هذا البحث المقام في مسجد الخضراء آنذاك مكتظاً بالفضلاء من العلماء حتى كدت أن أترك البحث خجلاً من وضع نفسي في مصاف هؤلاء الأفاضل لو تشجيع المرحوم السيد علي السيد إبراهيم كمال الدين الذي كان في النجف الأشرف بعد انحلال هيئة الاتحاد الوطني في البحرين .

في هذا العام حصل شيئان لهما الأثر البالغ في الحياة العلمية والسياسية في كل من العراق وإيران .

صدر في العراق قانونان أحدهما يتعلق بالملكية الفردية ، هو قانون الاصلاح الزراعي الذي بموجبه وضعت الدولة يدها على الأراضي الزراعية بحجة مكافحة الإقطاع ، والثاني يتعلق بتنظيم الأسرة وانتقال الإرث ويعرف بقانون الأحوال الشخصية الذي ساوى فيه الواضع بين الذكر والأنثى في الميراث ، وحظر الزواج بأكثر من واحدة ، وليس هذا فقط هو ما يمس الحكم الشرعي في هذا القانون بل هذا كان أظهر ما فيه .

والحق أن الذي مكن الشيوعيين والعلمانيين بصورة عامة من إصدار هذا القانون سكوت أهل العراق على وضع قانون للأحوال الشخصية ، فمن طبيعة أعداء الإسلام أنهم لا يُظهرون وجوههم دفعة واحدة بل يعلمون بالتدريج ، والخطوة الأولى عندهم أن يوجد النص القانوني لأنه متى ما وجد النص فإنّ أمر تعديله وتغييره يكون بيدهم فلا يهم أن يكون النص في البداية

مطابقاً للحكم الشرعي طالما أنّ الوضعيين هم المهيمنون
والمسيطرون على مراكز الدولة والتي من ضمنها الدوائر
المسئولة عن التقنين .

على أي حال ،، كان صدور هذين القانونين بمثابة
الشرارة التي أورت نار الصراع بين الدولة والحوزة العلمية
في العراق .

وفي هذه الفترات بالذات صدر في إيران قانونان
مشابهان هما قانون الأحوال الشخصية ، وقانون الثورة
البيضاء -انقلاب سفيد- ، وقانون ثالث يجعل الشاه
بموجبه عدم مؤاخذه الأمريكي على أي جرم أو مخالفة
داخل إيران ، بل يعطي كل الأمريكيين حصان خاص
تجاه المواطن الإيراني .

والحقيقة ان الصراع بين الحوزة العلمية في قم وبين
النظام آل بهلوي كان قديماً الجذور ، بل من أول يوم جاء
فيه آل بهلوي إلى الحكم ، لكنه كان صراعاً تحت التراب

ولم يكن يطفو إلى السطح إلا في أحوال عابرة ، غير أنّ محمد رضا بهلوي قد زاد الأمور تعقيداً بفسحه الطريق للبايعين والبهائيين بالتسلل إلى مراكز الدولة وإعطائهم الصلاحية للتقنين للمسلمين ، واعترافه بإسرائيل ، كل ذلك ألهب الصّراع داخل إيران ، فقد شعر المسلمون أنهم يكونون أو لا يكونون .

هذان الحدثان المتزامنان في كل من العراق وإيران أخرجتا طلبة الحوزة العلمية في النجف الأشرف وقم المقدسة عن الصمت ، وقد تباينت ردود الفعل واختلفت وجهات النظر في أساليب العمل في مكافحة هذه الأمور ، بالإضافة إلى ما أفرزه انقلاب الجيش العراقي عام ٥٨ من أوضاع سياسية واجتماعية مُرّة في العراق .

وعندما أقول اختلفت الأساليب فإنّ ذلك يعني أن الفقهاء اختلفوا فيما هو الموقف الشرعي الذي يجب

اتخاذها في اللحظة الراهنة ، ذلك أن الفقهاء يختلفون عن السياسيين ، فهم لا يتخذون الموقف أو الأسلوب إلا تبعاً لما يلزم به الدليل الشرعي التي قامت حجته عند الفقيه .

كان موقف الأستاذ هو معالجة الأمر بالحكمة والتأني والنصح للدولة بالعدول عما تريد ، وليس بإلهاب المشاعر وتأزيم الأمور دفعة واحدة ، وترك الباقي على الناس فلهم أن يتخذوا الموقف الذي يرونه محققاً للمصلحة الدينية .

هذا الموقف جرّ على السيد (قدس سره) كثيراً من المشاكل مع بعض طلبة الحوزة سواء في النجف أو قم ، ولا أنسى وقوف جماعة من الإيرانيين آنذاك مطالبين السيد الأستاذ بكلمته الحاسمة ، لكنه بقي مصراً على موقفه قائلاً لهم إن الكلمة الحاسمة ستُقال في وقتها المناسب .

وهذا الموقف لم يكن ليثير الثوريين من الطلبة
الإيرانيين ضد الأستاذ وحسب ولكنه أثار الثوريين من
العراقيين حيث جعلهم يتخذون منه (قدس سره) مواقف
عدائية .

وما دمتُ عند هذه النقطة يلزم أن أُبين أنّ كثيراً من
الناس لا من الشباب المراهق وحسب بل حتى من طلبة
العلم مع الأسف مع أنهم يعتقدون بأنّ القيادة ينبغي أن
تُسلّم للعلماء ، ويريدون من العلماء أن يتحركوا ويتصرفوا
حسب ما يرغبون بحيث يكونون في الواقع هم القادة
الذين يُصدرون للأوامر بوجوب الحركة أو
السكون وكيفية هذه الحركة ، ناسين أو متناسين أنّ هذا
هو التناقض بين القول والعمل ، فَهُمْ يضعون لأنفسهم
صورة العالم القائد وطريقة تحركه في معالجة الأمور
والأساليب التي يتخذها في المواقف المختلفة التي عليه
اتخاذها اتباعها ثم يطبقون ذلك على الخارج ، والويل لمن

كان حكمه الشرعي من العلماء مخالفاً لذلك التصور الذي وضعوه لأنفسهم ، إضافة إلى أنهم لا يمنعهم إيمانهم من النيل من كل من اختلف معهم في وجهة النظر .

على أيّ حال جعل هذا الموقف الأستاذ في حرج شديد تجاه الشارع إن في العراق أو في إيران ، ولم يتورع بعض الناس من العمل ضده ونيله بألفاظ السوء ، وإن كان هذا النيل لم يسلم منه بعض العلماء كالسيد محسن الحكيم (قدس سره الشريف) لكن ما أصاب الأستاذ من ذلك كان يفوق ما أصاب غيره .

بعد سقوط عبدالكريم قاسم جاء دور البعثيين الأول بوجه غير بعثي هو وجه عبدالسلام عارف ، وفي البداية حاول البعثيون أن يستميلوا الإسلاميين إلى جانبهم ، ورفعوا شعار "العروبة والإسلام أقنومان في جسد واحد".

وهذا الشعار ذاته يكشف على أن هذا الحزب لا علاقة له بالإسلام مطلقاً ، وإنما يكشف عن روحية صليبية اكتسبتها الفلسفة البعثية من مؤسسها الصليبي ميشيل عفلق .

لكن أيام البعثيين لم تستمر وانقض عليهم عبدالسلام الذي كان يرغب في التفرد بالسلطة ولم تكن أيامه أيام راحة للعراقيين لكنها لم تتميز بالعنف ، وكان الرجل مشغولاً بإرساء قواعد الحكم الطائفي في العراق وتصفية المراكز العليا في الجيش لا من خصومه البعثيين ولكن من الشيعة ، حتى ذهب قتيلاً في مؤامرة دبّها عليه البعثيون ، وجاء بعده أخوه عبدالرحمن الذي لم يكن يحلم يوماً أن يحكم العراق ولم تكن نفسيته مؤهلة لذلك مما أدى أن يتغلب عليه البعثيون في فترة وجيزة .

عاد البعثيون إلى الحكم في العراق في قطار "أنجلو-أمريكي" كما يقولون هم أنفسهم عام ١٩٦٨ ، وفي

هذه المرة كانوا قد حزموا أمرهم على تصفية كل القوى
غير البعثية في العراق سواء منها القومية أو الإسلامية بل
كل ما يحتملون منه المعارضة مستعملين ما أطلقوا عليه
مصطلح "العنف الثوري" .